

ملف خاص  
عن المجلس  
الوطني الفلسطيني  
التاسع

# مشروع موحّد لتمويل الثورة

## عملية التمويل يجب أن تكون جزءاً من حالة التوعية الثورية

### الثورية والاوضاع المالية التي

**الهدف** ان المشروع المالي الذي نشره (( الهدف )) فيما يلي ، والذي قدمته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى المجلس الوطني الفلسطيني التاسع ، هو في الواقع اكثر من مجرد مشروع ، انه تحديد لخطوط العمل الثوري من هذه الناحية ، ونقد ضمنى للاوضاع التي كانت ، وما تزال سائدة .

« الهدف »

١ - المقدمة

ان الامة التي تعيشها حركة المقاومة الفلسطينية بعد معركة ابول وما تلاها من هزبات ، قد عكست نفسها على علاقات حركة المقاومة بمجموع فصائلها مع جماهيرها الفلسطينية والعربية بحيث ضعف تأييد الجماهير لحركة المقاومة كنتيجة مباشرة للوضع السياسي في الواقع السياسي التي راقت الاحداث الاخيرة ، وللاوضاع غير المبررة التي وقت فيها حركة المقاومة ، لم تحصلات البطش والارهاب التي مارستها - ولا تزال - السلطة الرجعية الخائنة في الاردن ضد جماهير شعبنا الصامدة .

وكان من الطبيعي ان تنعكس الآثار السلبية لمحنة ابول وما تلاها على الاوضاع المالية لحركة المقاومة ، ذلك ان الدم المالي مرتبط مباشرة بالوضع السياسي ولا يمكن فصله عنه ، وقد نتج من ذلك تدهور في الاوضاع المالية لكثير من التنظيمات الفدائية .

ان الدروس التي افرزتها معركة ابول خاصة فيما يتعلق بالعمل العنفي وفقدان التخطيط العلمي وقياح حد ادنى من الوحدة الوطنية المرتبطة ببرنامج عمل واضح ومحدد ، ان هذه الدروس شملت كذلك العمل المالي لحركة المقاومة الذي يشكل جزء لا يتجزأ من العمل السياسي والقائي . ان الاخفاة التي ظهرت ابتداء من تعدد الجباية الى فقدان التخطيط الصحيح والى اوجه الصرف الخاطئة قد تراكت بحيث كانت المقاومة الفلسطينية ان توصف بأنها المقاومة التي المرت بالالفاسد ، ان هذه الاخفاة تشكل جزءا لا يتجزأ من الاخفاة العامة الاساسية التي وقتت بها المقاومة وكشفت عنها معركة ابول ، ومع اتنا لسنا بعدد تعداد كافة هذه الاخفاة التفصيلية فاننا لا نستطيع ان نرسم خطة مملتا المالي للمستقبل دون معرفة الاخفاة الرئيسية على الاقل التي راقت التجربة السابقة المبدين .

٣ - برنامج العمل المالي المقترح للرحلة المقبلة

اولا : باب التخطيط والاشراف على التنفيذ

٢ - الثغرات الرئيسية في العمل المالي للمقاومة الفلسطينية للرحلة السابقة

اولا : افتقاد التخطيط المالي العلمي الذي يأخذ بين الاعتبار التغييرات في الاوضاع السياسية للبلاد العربية وعلاقتها مع حركة المقاومة والرها على الوضع المالي لحركة المقاومة وذلك ونجح في غياب الراس التخطيط المتخصص والتفرغ الذي يشرف على الامور المالية لكل .

ثانيا : فقدان الحد الأدنى من توحيد الجباية وتوحيد المؤسسات الثورية بحركة المقاومة والتي يجري الجمع باسمها بحيث كان هناك تضارب وتعدد انكس سلبيا على الموارد المالية لحركة المقاومة ، ورغم ان شعار وحدة الجباية مجزوء من الوحدة الوطنية قد طرح في الرحلة السابقة الا ان بعض التخطيط الفدائية لم يترجم به بشكل جدي وخاصة في الساحات التي انفردت بالجباية فيها .

٢ - الجباية الازامية من الفلسطينيين لا بد من وضع نظام للجباية العامة المباشرة من كل فلسطيني ذي دخل حشما كان ، وان يتم

تنفيذ الجباية من خلال جهاز ثوري خاص للجباية ونظام الجباية الموحدة يجب ان يكون موضوعيا وقابلا للتنفيذ وان يأخذ بين الاعتبار الظروف المعيشية التي يعيشها الشعب الفلسطيني .

ونظام الجباية العامة الموحدة ، يحمل بطياته اهدافا سياسية منها :

(١) تأكيد دور الجماهير ومساهمتها الجماعية وتجنيدنا من اجل التحرير ، وابعاد شبح وكابوس الاكثار الذي لا يزال يهيم على تفكير جماهيرنا .

(٢) ضمان استمرار ارتباط الجماهير ارتباطا وثيقا بالوحدة الوطنية ، اذ ان مساهمة الجماهير في تمويل الثورة الفلسطينية ، وتلبية مستلزمات النضال تجعلها اكثر شعورا بمسؤوليتها نحو الثورة واكثر مسؤولية في حمايتها .

(٣) تأمين اكبر قدر من الموارد التي تساعد على تطور وادامة اعمال الثورة الفلسطينية

**ملف خاص عن المجلس الوطني الفلسطيني التاسع**

فما يلي نشر (( الهدف )) مشروع برنامج عمل عسكري موحّد ، طرحته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في المجلس الوطني التاسع ، بالخطوط العريضة التي لا تسمح الاعتبارات الامنية .

فما يلي نشر (( الهدف )) مشروع برنامج عمل عسكري موحّد ، طرحته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في المجلس الوطني التاسع ، بالخطوط العريضة التي لا تسمح الاعتبارات الامنية .

مقدمة :

كل عمل عسكري بالاصل يعتمد على تصور ورؤيا سياسية موحدة لطبيعة المرحلة ومعرفة حقيقية للخصم مرتبطة بالواقع والتصور الاستراتيجي للممرعة القائمة بين جماهيرنا وخصومها الشرشين .

لقد فزت الرجعية العربية التامة في الساحة الاردنية لتكسر في مواجهة الثورة وخصمها الاول شارة سلاح التصفية الجسدية للمقاومة والتصفية السياسية للفصية والثورة . وهي بذلك تكون جزءا من مخططات اسرائيل والامبريالية في المنطقة بالذات كل الجهد لسحق حركة الجماهير وارادتها العبيرة عنها بالكفاح المسلح .

في الوقت الذي تشتد فيه مبرحات الاجهاز على الثورة ووضع القضية في تلك القرارات الدولية والحلول السلبية والتصنوية المشبوهة ، لا بد ان نعتبر هذه المرحلة الخطيرة التي نمر بها مرحلة الثبات والصمود وحماية ثورتنا وجماهيرنا وادائها المسلحة بمختلف فصائلها مهمة مركزية وتوضع للتخطيط السليمة لمواجهة كل احتمال ، كذلك اعتبار ما تقوم به الرجعية والامبريالية التامة احد غايات اسرائيل الاساسية في شل فاعلية المقاومة وعزلها عن الجماهير ، ومن هنا مطلوب منا تصعيد عملياتنا من هزبات مؤلمة

النامية .. واجباد الوفير الاحتياطي لتعبنا كما يمكن ان يجد في مواقف بعض الدول العربية التي تساهم بدعم الثورة ماديا ومدى تأثير ذلك على الحد من الفعاليات القتالية .

ومن المفترض ان يراعى نظام الجباية الموحدة مجموعة من المبادئ الاساسية من بينها :

١ - مبدأ الشمول ، وهذا يعني ضرورة تطبيقه على جماهير الشعب الفلسطيني بشكل عام ، سواء ممن كان دخله محدودا او غير محدود ، ذلك انه لا يجوز الاستمرار في الجباية من فئة واحدة هي فئة ذوي الدخل المحدود كما هو معمول به حتى الان في بعض الاقطار العربية .

٢ - مبدأ الاستمرار : اي ان تكون الجباية مستمرة والازامية حتى يتم التحرير ، وهذا لن يتم الا اذا كانت عملية الجباية منظمة ، وتطبق الجباية لن يتم الا من خلال جهاز تنفيذي ثوري

١ - مبدأ العدالة : وهذا يستدعي عدم طرح نسبة معينة واحدة كان نقول ٢٪ او ٥٪ بحيث يكون النسبة على ضوء الدخل - فمثلا العامل الذي يبلغ دخله ٢٥ ديناراً لو كانت نسبة الخدم ٢٪ يأخذ مائة دينار بحسب منه على بينما الذي يأخذ مائة دينار يبقى له ٩٦ ديناراً .. يجب مراعاة مبدأ العدالة ضمان اكيد لشمول طبقة واسعة من الشعب الفلسطيني .

٢ - مبدأ المآلة واستمرارها .

٣ - الجانب الجباية الازامية من جماهير شعبنا الفلسطيني يعارض الى وضع مخطط للجباية العامة لجماهير شعبنا العربي ، ومع اتنا نعتبر قضية فلسطين قضية عربية ، وان دور الوطن العربي

١ - مبدأ العدالة : وهذا يستدعي عدم طرح نسبة معينة واحدة كان نقول ٢٪ او ٥٪ بحيث يكون النسبة على ضوء الدخل - فمثلا العامل الذي يبلغ دخله ٢٥ ديناراً لو كانت نسبة الخدم ٢٪ يأخذ مائة دينار بحسب منه على بينما الذي يأخذ مائة دينار يبقى له ٩٦ ديناراً .. يجب مراعاة مبدأ العدالة ضمان اكيد لشمول طبقة واسعة من الشعب الفلسطيني .

١ - مبدأ العدالة : وهذا يستدعي عدم طرح نسبة معينة واحدة كان نقول ٢٪ او ٥٪ بحيث يكون النسبة على ضوء الدخل - فمثلا العامل الذي يبلغ دخله ٢٥ ديناراً لو كانت نسبة الخدم ٢٪ يأخذ مائة دينار بحسب منه على بينما الذي يأخذ مائة دينار يبقى له ٩٦ ديناراً .. يجب مراعاة مبدأ العدالة ضمان اكيد لشمول طبقة واسعة من الشعب الفلسطيني .

١ - مبدأ العدالة : وهذا يستدعي عدم طرح نسبة معينة واحدة كان نقول ٢٪ او ٥٪ بحيث يكون النسبة على ضوء الدخل - فمثلا العامل الذي يبلغ دخله ٢٥ ديناراً لو كانت نسبة الخدم ٢٪ يأخذ مائة دينار بحسب منه على بينما الذي يأخذ مائة دينار يبقى له ٩٦ ديناراً .. يجب مراعاة مبدأ العدالة ضمان اكيد لشمول طبقة واسعة من الشعب الفلسطيني .

مروا بيد الافاضة وادعاه الكتاب والاجارات .. وليس انتهاء بالقرطاسية والطبوعات . واذا كان ليس كل ما يطرح صحيحا ، واذا كان هناك عدم موضوعية في طرح ما يشاع وما يقال الا ان روح النقد واردة ، الامر الذي يستدعي اعادة النظر بكل قرش يصرف ولتذكر دائما ونحن نقف امام مثل هذه الانتقادات اتنا ثورة تحريرية تعتمد على دم ومساندة الجماهير ، وان القرش الذي يقدمه المواطن يجب ان يستفاد منه الى الحد الاقصى وان اية ملاحظة من المواطنين يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار وان اعمال ملاحظات المواطنين وعدم توفيقها لهم ، سيؤثر على ارتباط الجماهير ويبرز ثقتها وبالتالي سيهدد بين الثورة وبين دعواها وستدها ، اي الجماهير .

ان الجبهة الشعبية ترى انه لا بد من وفاء جادة وثورة امام كل ابواب التفقات :

١ - الخصصات : يجب وضع شريحة مخصصات تراعي حالة التقشف .

١ - مبدأ العدالة : وهذا يستدعي عدم طرح نسبة معينة واحدة كان نقول ٢٪ او ٥٪ بحيث يكون النسبة على ضوء الدخل - فمثلا العامل الذي يبلغ دخله ٢٥ ديناراً لو كانت نسبة الخدم ٢٪ يأخذ مائة دينار بحسب منه على بينما الذي يأخذ مائة دينار يبقى له ٩٦ ديناراً .. يجب مراعاة مبدأ العدالة ضمان اكيد لشمول طبقة واسعة من الشعب الفلسطيني .

١ - مبدأ العدالة : وهذا يستدعي عدم طرح نسبة معينة واحدة كان نقول ٢٪ او ٥٪ بحيث يكون النسبة على ضوء الدخل - فمثلا العامل الذي يبلغ دخله ٢٥ ديناراً لو كانت نسبة الخدم ٢٪ يأخذ مائة دينار بحسب منه على بينما الذي يأخذ مائة دينار يبقى له ٩٦ ديناراً .. يجب مراعاة مبدأ العدالة ضمان اكيد لشمول طبقة واسعة من الشعب الفلسطيني .

١ - مبدأ العدالة : وهذا يستدعي عدم طرح نسبة معينة واحدة كان نقول ٢٪ او ٥٪ بحيث يكون النسبة على ضوء الدخل - فمثلا العامل الذي يبلغ دخله ٢٥ ديناراً لو كانت نسبة الخدم ٢٪ يأخذ مائة دينار بحسب منه على بينما الذي يأخذ مائة دينار يبقى له ٩٦ ديناراً .. يجب مراعاة مبدأ العدالة ضمان اكيد لشمول طبقة واسعة من الشعب الفلسطيني .

١ - مبدأ العدالة : وهذا يستدعي عدم طرح نسبة معينة واحدة كان نقول ٢٪ او ٥٪ بحيث يكون النسبة على ضوء الدخل - فمثلا العامل الذي يبلغ دخله ٢٥ ديناراً لو كانت نسبة الخدم ٢٪ يأخذ مائة دينار بحسب منه على بينما الذي يأخذ مائة دينار يبقى له ٩٦ ديناراً .. يجب مراعاة مبدأ العدالة ضمان اكيد لشمول طبقة واسعة من الشعب الفلسطيني .

١ - مبدأ العدالة : وهذا يستدعي عدم طرح نسبة معينة واحدة كان نقول ٢٪ او ٥٪ بحيث يكون النسبة على ضوء الدخل - فمثلا العامل الذي يبلغ دخله ٢٥ ديناراً لو كانت نسبة الخدم ٢٪ يأخذ مائة دينار بحسب منه على بينما الذي يأخذ مائة دينار يبقى له ٩٦ ديناراً .. يجب مراعاة مبدأ العدالة ضمان اكيد لشمول طبقة واسعة من الشعب الفلسطيني .

كاملة ولراية ما يجمعه شعبيا باسم العمل الفلسطيني ليدخل الصندوق القومي الفلسطيني وعدم الوافقة على دفع التزاماتها الرسمية والتنظيمات مباشرة .

٥ - ايجاد صيغة للجباية الموحدة الشعبية في كافة الساحات دون استثناء ..

٦ - السعي لفرض ضريبة على كل برميل يتروك مصدر من الدول العربية لصالح العمل الفلسطيني .

٧ - توحيد المؤسسات الشبابية في التنظيمات ودمجها في مالية المنظمة ( الشهداء ، المتقنين ) .

ثالثا : باب التفقات

١ - طرح بين الجن والآخر انتقادات على تفقات اجهزة المنظمة بدءا من الرواتب والمخصصات

١ - مبدأ العدالة : وهذا يستدعي عدم طرح نسبة معينة واحدة كان نقول ٢٪ او ٥٪ بحيث يكون النسبة على ضوء الدخل - فمثلا العامل الذي يبلغ دخله ٢٥ ديناراً لو كانت نسبة الخدم ٢٪ يأخذ مائة دينار بحسب منه على بينما الذي يأخذ مائة دينار يبقى له ٩٦ ديناراً .. يجب مراعاة مبدأ العدالة ضمان اكيد لشمول طبقة واسعة من الشعب الفلسطيني .

١ - مبدأ العدالة : وهذا يستدعي عدم طرح نسبة معينة واحدة كان نقول ٢٪ او ٥٪ بحيث يكون النسبة على ضوء الدخل - فمثلا العامل الذي يبلغ دخله ٢٥ ديناراً لو كانت نسبة الخدم ٢٪ يأخذ مائة دينار بحسب منه على بينما الذي يأخذ مائة دينار يبقى له ٩٦ ديناراً .. يجب مراعاة مبدأ العدالة ضمان اكيد لشمول طبقة واسعة من الشعب الفلسطيني .

١ - مبدأ العدالة : وهذا يستدعي عدم طرح نسبة معينة واحدة كان نقول ٢٪ او ٥٪ بحيث يكون النسبة على ضوء الدخل - فمثلا العامل الذي يبلغ دخله ٢٥ ديناراً لو كانت نسبة الخدم ٢٪ يأخذ مائة دينار بحسب منه على بينما الذي يأخذ مائة دينار يبقى له ٩٦ ديناراً .. يجب مراعاة مبدأ العدالة ضمان اكيد لشمول طبقة واسعة من الشعب الفلسطيني .

١ - مبدأ العدالة : وهذا يستدعي عدم طرح نسبة معينة واحدة كان نقول ٢٪ او ٥٪ بحيث يكون النسبة على ضوء الدخل - فمثلا العامل الذي يبلغ دخله ٢٥ ديناراً لو كانت نسبة الخدم ٢٪ يأخذ مائة دينار بحسب منه على بينما الذي يأخذ مائة دينار يبقى له ٩٦ ديناراً .. يجب مراعاة مبدأ العدالة ضمان اكيد لشمول طبقة واسعة من الشعب الفلسطيني .